بوسطن تستضيف القهوة اليمنية في مؤتمر عالمي منتصف الشهر

المستشار الزراعي الأمريكي لـ«الثورة»:

تصدير البن إلى السعودية تكاليفه باهظة وخطة لتسويقه في أمريكا واليابان وأوروبا

الاسم والعراقة والتاريخ هي كل ما تبقى من محصول البن اليمني الذي ذاعت شهرته ووصل صيته إلى كل مكان خلال الفترات الزمنية السابقة قبل أن يتعرض لعملية التعرية والاجتثاث على حساب شجرة خبيثة اسمها القات. يتحدث مسؤول أمريكي في هذا الصدد أن البن يحكي عادات وتقاليد وتاريخ اليمن وهي تمثل ركائز أساسية لعودته من جديد إلى الواجهة وإيجاد مكان مناسب وبارز له في الأسواق المحلية والخارجية بشكل خاص. يمكن استعادة الصيت والعودة للمنافسة من خلال تحسين الجودة وهي عملية قد تكون سهله نظرياً لكن تبقى مسألة تحسين الانتاج قضية صعبة نوعاً ما لأنها مرتبطة بعوامل تمثل تحديا كبيرا ومعضلة مزمنة تواجهها اليمن منذ سنوات والمتعلقة بقضايا شحة المياه وتدهور الأراضي الزراعية وسيطرة القات على مساحة شاسعة منها وكذا غياب الحافز لدى المزارع أو المنتج لتشجيعه على تخصيص أرضه لزراعة مثل هذا المحصول والاعتماد عليه كمصدر رئيسي للدخل.

لقاء/ محمد راجح

من المقرر أن تستضيف ولاية بوسطن الأمريكية البن اليمني في مؤتمر عالمي يخصص ركنا بارزا لهذا المنتج اليمني للتعريف به وإيجاد أسواق جديدة لتصديره.

ويؤكد المستشار الزراعي الأمريكي في اليمن السيد مايكل ماكسي في حديث خاص لـ(الثورة) أن الإجراءات تسير بوتيرة عالية لعقد المؤتمر والترتيب لإرسال مجموعة من العاملين في مجال البن في اليمن إلى بوسطن في أمريكا للمشاركة في المؤتمر العالمي لجمعية البن الأمريكية والتي يشارك فيها مندوبون من كل دول العالم ويصل العدد إلى حوالي 8 آلاف مشارك وسيكون هناك ركن لليمن للمشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

ويقول السيد مايكل: في هذا الجناح الخاص باليمن سيكون هناك ممثلون من وزارة الزراعة والري وكذلك وزارة التجارة ومصدري ومنتجي البن اليمني.

ويشير إلى أن الهدف من ذلك يتمثل في توصيل رسالة هامة لوضعية هذا المنتج الهام في اليمن وطريقة تصديره ونوعيته والكمية المنتجة وكذلك جهود وزارة الزراعة من اجل العمل على تحسين النوعية والكمية الصالحة للتصدير.

ويوضح أن الإجراءات متواصلة لعقد المؤتمر في الولايات المتحدة الامريكية وهناك جهات تعمل على التنسيق لعقد هذا المؤتمر مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمة "الايفاد"

ويقول انه بعد انعقاد المؤتمر سيذهب الوفد اليمني المعني بهذا الأمر إلى العاصمة واشنطن، وسيتم استضافته وعقد جلسة تعارف ومناقشات مع المعنيين الأمريكيين بهدف توضيح الرؤية الخاصة بالتغيير الذي سيشهده قطاع البن في اليمن.

ويرى أن هذا المؤتمر والاجتماع الذي سيعقبه في واشنطن سيتم من خلاله مناقشة بعض الأمور الهامة مثل نوعية جودة البن اليمني ومشكلة عدم ثباتها واختلافها من وقت لآخر، لأن هناك شكوكا عند البعض في السوق الأمريكية مثلا حول نوعية البن هل هو يمني أو أثيوبي أو مخلط.

ويضيف: سيعمل الجانبان في الحكومة الأمريكية والحكومة اليمنية لحل هذه الإشكاليات المتعلقة بالنوعية لأنها مهمة جدا وخطوة ضرورية لتحسين نوعية وجودة البن اليمني.

كما سيتم العمل مع التجار العاملين في مجال الاستثمار بالبن اليمني أو مع الراغبين بالاستثمار بهذا المحصول بهدف إزالة المخاطر وزيادة الثقة بمنتج البن اليمني بالأسواق التصديرية وسيكون هناك استثمار كبير في هذا القطاع ولكن خلال الأعوام القليلة القادمة.

ويشير إلى أن الفعالية المتمثلة بهذا المؤتمر خطوة أولية في إطار خطة واسعة يتم العمل على تنفيذها بمراحل متعددة.

تصدير مكلف

ü بحسب أرقام وزارة الزراعة فإن معدل إنتاج البن يصل إلى 20 ألف طن من مساحة زراعية تقدر بحوالي 31 ألف هكتار

ويشدد المستشار الزراعي الأمريكي على أهمية ما تتمتع به اليمن بإنتاج سلعة نادرة من نوعية البن لكنه يذكر أرقاما أخرى لكمية الإنتاج التي يعتبرها قليلة مابين 10 إلى 11 ألف طن في العام.

ويؤكد على أن تصدير البن يواجهه إشكاليات عديدة وخصوصا إلى المملكة العربية السعودية والذي يكلف أثمانا باهظة وهناك جهود ومساع لخلق أسواق جديدة لهذا المنتج اليمني الهام في أمريكا واليابان وإلى أوروبا.

ويضيف: نعمل مع منتجي ومصدري البن للعمل على تحسين إنتاج البن وكذلك محاولة إقامة علاقة ما بين إنتاج البن والأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية.

خطة خمسية

تقوم وكالة التنمية الأمريكية عبر برنامج تنمية معيشة المجتمع بتحسين إنتاج البن في 5 مناطق في اليمن، ويتم العمل مع منظمات خاصة بهدف تحسين جودة إنتاج البن اليمني.

ويقول السيد مايكل انهم يهدفون من ذلك العمل كمنسقين بين المنتجين والمصدرين للبن هنا في اليمن وبين المشترين والمنظمات الأخرى المعنية بالبن لإمكانية حصولهم على نوعية جيدة من البن اليمني وبأسعار مناسبة.

ويرى أن اليمن هي مصدر تجارة البن في العالم، ومعظم البن في العالم أصله من اليمن واتى من هنا، والقضية الأساسية التي ينبغي التركيز عليها هي الارتقاء بهذا المنتج وإيصاله إلى جميع أنحاء العالم.

ويؤكد المستشار الزراعي الأمريكي أن إنتاج البن في اليمن يعتبر قليلا ولكنه ذو كفاءة فائقة ونوعية جيدة وهو أيضا يحكي عن عادات وتقاليد وتاريخ اليمن، ولهذا فإن الهدف العام الذي يسعون لتحقيقه يتمثل بالعمل قدر المستطاع على بيع البن وان يحصل 90 ألف منتج له على أسعار جيدة ومناسبة، ودعم المصدرين للحصول على بن مضمون بجودة عالية وأسعار تناسب منتجي البن.

ويكشف عن قيام وكالة التنمية الأمريكية بتنفيذ خطة خمسية لتطوير إنتاج البن في اليمن، والعمل على إبراز أهمية قطاع البن لمستقبل اليمن، واستغلال هذا المحصول الهام لتحسين القطاع الزراعي ووضعية المزارعين والأمن الغذائي.

وتتضمن الخطة وضع البن كمنافس للقات المنتشر بكثافة في بعض المناطق، وقد بدأ تنفيذ ذلك في بعض المناطق في حراز بالعمل على استبدال نبتة القات بالبن.

أبحاث

هناك أنواع من البن ليست مصنفة، وما يتم عمله بحسب السيد مايكل هو القيام بعملية بحث لنوعيات البن والأماكن والمناطق والمناخات المناسبة لزراعة هذه العينات أو الأصناف، ونسعى لدعم مثل هذه الأبحاث الزراعية الهامة.

أيضا يقوم برنامج خاص تنفذه السفارة ويركز على تبادل الخبرات وإرسال خبراء أمريكيين إلى اليمن لهذا الغرض، وبعد تحديد الأماكن أو المناطق الصالحة لزراعة البن نهدف للعمل مع جهات مانحة أخرى بهذا الخصوص وكذا مع جمعية البن في اليمن لتحديد المناطق الأفضل لزراعة هذا المحصول.

من أجل تحسين الإنتاج يدعو المسؤول الأمريكي إلى التركيز على ديمومة المياه وفي هذا الاتجاه يتم تنفيذ مشاريع خاصة بتجميع المياه والري الصحيح والحديث والاستفادة من تجربة الصندوق الاجتماعي والعمل معهم في هذا الخصوص، وبشكل خاص في الأماكن الزراعية المعتمدة على مياه الآبار.

ويقول: نهدف لتوفير مياه دائمة ومستمرة لزراعة وري البن، صحيح أن المسألة صعبة طبقا للسيد مايكل لكن يبقى الدافع الرئيسي المؤمل منه أن يشكل تراجع منسوب المياه اختفاء لشجرة القات وانتعاش البن.

ويؤكد أن الحافز للمزارعين قضية هامة ولن تكون إلا من الأسواق نفسها، لأن عملية تحسين الإنتاج والجودة وإيجاد أسواق مناسبة لتسويق منتج البن سيخلق عائداً مناسباً يحفز المزارعين.

تحت المجهر

تدوير الأموال اليمنية المهاجرة

احمد سعيد شماخ

أن قيام مثل هذه البنوك سوف يساعد ويساهم كثيراً في عملية التنمية والنمو في البلاد من خلال ما سوف تطرحه وتتبناه من مشاريع اقتصادية وتنموية وخدمية مفيدة بعوائدها الربحية للمستثمرين وللوطن ولكل أفراد المجتمع اليمني في الداخل والخارج، ولهذا أنصح رجال المال والأعمال وكل المهاجرين والمقيمين الذين يمتلكون أموالاً أن يساهموا ويوجهوا ولو جزءاً من أموالهم لاستثمارها في قطاعات يمنية منتجة..

يعاني الاقتصاد اليمني العديد من الاختلالات الهيكلية والقضايا العالقة الكبيرة يتمثل أهمها في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية التي يتم تغطيتها عن طريق التمويلات الخارجية كالقروض والمساعدات ومحليا عن طريق العوائد النفطية التي تصل نسبتها أحياناً إلى نحو أكثر من85% من الإيرادات.الحكومية في الوقت الذي يعاني فيه اليمن ضعف أداء القطاعات الإنتاجية المحلية بسبب شحة وضعف التمويلات الداخلية لاعتبار أن اليمن هي بلد مستورد من الدرجة الأولى يعتمد على الواردات الخارجية بنسبة قد تصل أحياناً إلى أكثر من 90% من احتياجاتها من السلع والخدمات.

لذا فالحاجة ماسة وضرورية اليوم لإقامة وإنشاء بنوك متخصصة عملاقة لانسياب أموال المهاجرين والمستثمرين من الخارج لتمويل مشاريع التنمية من خلال دعوة هذه الأموال وإعادة توطينها وتوظيفها التوظيف الأمثل من جديد في مختلف المشاريع التنموية وفي الاستثمار في القطاعات المنتجة وأجزم بالقول أن قيام مثل هذه البنوك سوف يساعد ويساهم كثيراً في عملية التنمية والنمو في البلاد من خلال ما سوف تطرحه وتتبناه من مشاريع اقتصادية وتنموية وخدمية مفيدة بعوائدها الربحية للمستثمرين وللوطن ولكل أفراد المجتمع اليمني في الداخل والخارج، ولهذا أنصح رجال المال والأعمال وكل المهاجرين والمقيمين الذين يمتلكون أموالاً أن يساهموا ويوجهوا ولو جزءاً من أموالهم لاستثمارها في قطاعات يمنيه منتجة من خلال اختيار بعض المشاريع الزراعية أو الصناعية كأن تقوم بعض هذه الاستثمارات باختيار وتبني مجموعة من هذه السلع التنافسية أو غيرها من الخدمات التي لها ميزة نسبية وتنافسية أمن خلال ما سوف تطرحه هذه البنوك وغيرهم من المستثمرين المحليين أو الأجانب من مشاريع إنتاجية ذات جدوى اقتصادية نافعة.

وفي هذه الحالة يكون هؤلاء المستثمرون قد قاموا بتوزيع ورفع كثير من المخاطر التي يمكن أن تهدد أموالهم وأصولهم لاعتبار أنهم قد عملوا بالمثل القائل (لا تضع البيض في سلة واحدة) فالاستثمار في اليمن واعد ويبشر بالخير الوفير في المستقبل القريب إن شاء الله كما أن هناك خطرا آخر يتمثل في أن المؤشرات والمعطيات الاقتصادية الإقليمية والدولية تدل على ارتفاع نسبة المخاطر السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً منها في منطقة الجزيرة والخليج التي قد تواجه ظروفاً ومخاطر سياسية واقتصادية مفاجئة مستقبلاً يمكن أن تصيب وتهدد هذه الأصول والأموال المهاجرة ومستقبلها بأي انتكاسة محققة في حال استمرار بقائها خارج بلدها الأم.والتي قد يعرضها إلى الضياع أو إلى سنوات عجاف قادمة لا سمح الله وإلى جملة من الإجراءات والمخاطر التي قد تحد من حركتها إلى خارج الحدود أو لانتقالها لبلدها الأصل كما هو الحال اليوم للأصول والأموال العربية المستثمرة والمودعة في البنوك الأمريكية والأوروبية وغيرها وما تعانيه هذه الأموال من قيود مفروضة على حركتها والأمر نفسه ينطبق أيضاً على أموال وأصول المهاجرين اليمنيين وخصوصاً منها الاستثمارات اليمنية في الخارج وخصوصا في منطقة الخليج وغيرها من الدول التي تحد قوانينها وأنظمتها من تحرك الأفراد والأموال ولأصول وغيرها لدى هذه الدول فالمواطن اليمني دائما معذب ويتيم ومغترب سواءً في وطنه أو خارج هذا الوطن ولنا عبرة في ذلك ما يحدث ويتعرض له المغترب اليمني خصوصا هذه الأيام من امتهان وإذلال يومي في غربته سواءً في المملكة العربية السعودية أو في بعض دول الجوار في ظل غياب تحرك الحكومة اليمنية، فنظام الكفيل على سبيل المثال لا الحصر قد يقوم فيه الكفيل بمصادرة جميع أموال وممتلكات المغترب اليمني نتيجة أي خلاف بسيط قد ينشأ أو يحدث بينهما في أية لحظة، أما في حال استمرار بقاء هؤلاء المهاجرين واستثماراتهم في بلد المهجر برضى واختياراتهم فإن هذه الاموال سوف تساعد وتفيد اقتصادات تلك البلدان المضيفة أو المستقبلة للمهاجرين وبهذا يكون هؤلاء المهاجرون قد حرموا أنفسهم وبلدهم اليمن من الاستفادة من تلك الأموال والاستثمارات التي يمكن أن تعود بالربح الوفير والفائدة لهم ولأبناء جلدتهم وقد يتبادر إلى أذهان البعض منا السؤال عن حجم أموال وأصول تلك الاستثمارات المهاجرة فأقول انه وحتى اللحظة لم تستطع اية جهة رسمية أو محايدة أو أي من مراكز الأبحاث أو أية مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية أو تابعة للأمم المتحدة من رصد أي رقم دقيق يبين حجم رؤوس الأموال والأصول اليمنية المهاجرة في الخارج، غير أن تقارير البنك المركزي اليمني تشير إلى أن تحويلات المهاجرين اليمنيين في الخارج إلى وطنهم اليمن تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا غير أنني أتوقع هنا أن حجم الأصول ورؤوس الأموال اليمنية المهاجرة هي أموال طائلة وهذه الأموال هاجرت وتكونت ونمت في البلدان المستقبلة للمهاجرين والتي قد يصل حجمها إلى نحو أكثر من 600 مليار دولار أمريكي ففي حال استطاعت اليمن إعادة اجتذاب أو تدوير ولو10% من هذه الأموال والأصول إلى الوطن الأم فإن هذه الأموال والأصول سوف تخرج اليمن من مأزقه وعمل نقله نوعيه متقدمة للحاق بركب الدول في المنطقة والعالم أما في حال تجاهل الدولة لاجتذاب هذه الأموال فإنه سيندرج هذا المال تحت اسم (خرج ولم يعد) ؟!!

مبادرة (خلف) لحل مشكلة الفقر والبطالة

1-3

كثر الحديث عن البطالة وتنامي الفقر في مجتمعاتنا العربية وخصوصاً في مجتمعنا اليمني ولكن دون اتخاذ إجراءات وحلول عملية تهدف إلى معالجة البطالة وتفشي الفقر على نطاق واسع وحماية المجتمع من آثارهما الخطيرة حيث أن المستقبل ينبئ بحلول كارثة اجتماعية خطيرة ما لم نعمل على حل مشكلة الفقر والبطالة.

خلف عبدالله علي زيد
Khalaf62@gmail.com

الفقر ظاهرة توجد أو تتقدم وتتسع أو تضيق بحسب طبيعية النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع ولاشك أن الفقر يتسع في ظل العلاقات القائمة على الاحتكار واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان بفعل الأنانية المفرطة وإطلاق العنان لنزعة حب التملك دون حد والتحلل من القيم الإنسانية والدينية وسعي الأقلية للاستئثار بالثروة على حساب الأغلبية وفي ظل الأنظمة الفاسدة تتسع دائرة الفقر وتتدنى معها النواحي التعليمية والصحية وتتسع دائرة البطالة وتحرم الطبقة الدنيا من أن تحيا حياة حرة كريمة تليق بالإنسانية كما هو حاصل في بلادنا وهو ما أدى إلى الغضب الشعبي وقيام ثورة 11 فبراير السلمية التي عبر شعبنا من خلالها عن تطلعه إلى تغيير الواقع بكل ما فيه من مظالم ويطالب بالعدالة وتكافؤ الفرص.

قال علية الصلاة والسلام ((من له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل مال فليعد به على من لا مال له ومن كان له ارض فليزرعها فإن لم يستطيع فليمنحها أخاه المسلم ولا يكريها))(يؤجرها).

قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ((ما جاع فقير إلا بما مُنع به مال غني))

وقال كرم الله وجهه ((ما رأيت نعمة موفورة إلا بجانبها حق مُضيع))

كما نرى أن الفقر قد اتسع في مجتمعنا بشكل مخيف وقد يشهر الجياع سلاحهم في وجه الأغنياء ويبلغ غضبهم وسخطهم إلى حد الثورة التي قد تهب كعاصفة تكتسح في طريقها مكامن الثروة حيث كانت وإذا كان ذلك ليس في حسابنا فيجب أن نبادر من وحي ضمائرنا وإيماننا بالله وأن نبادر من ذات أنفسنا في تحقيق مبدأ العدل وتكافؤ الفرص والتخلي عن كل أشكال الاحتكار والاستغلال، وبلد مثل بلادنا اليمن بكل إمكانياتها وثرواتها ومناخها المتعدد يجب أن يعم فيها الرخاء الاقتصادي وانعدام البطالة في حالة وجود الرجال الوطنيين المخلصين الذين يفكرون بمصلحة البلاد ويعملون من أجل مصلحة المجتمع وليس من أجل مصالحهم الشخصية كما سبق فقد كان المسئولون كل همهم البحث عن فرص الاستفادة وجني المكاسب الشخصية وكل تحركاتهم انصبت في هذا الاتجاه والبلاد يتيمة لا احد يحمل همها وهو ما أدى إلى حال من التردي في كل المجالات دون استثناء.

واسمحوا لي أن اطرح على الجميع مبادرة وسأكون في مقدمة العاملين بها والتي تهدف إلى توسيع نطاق الثروة وتحقيق مبدأي العدل وتكافؤ الفرص.

وإنني اطرح هذه المبادرة على النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المثقفين والأكاديميين ورجال القانون والصحافة على أمل أن تجد قدراً كبيراً من الاهتمام وأن تخضع للحوار والنقاش من كل النخب من اجل إثرائها وتكوين رأي عام حولها حتى تجد طريقها للتنفيذ إذا تضافرت الجهود الرسمية والشعبية حولها، وتتكامل الآراء من استشعار الجميع للمسئولية الوطنية والإنسانية والدينية (فألف كلمة في الميزان لا تساوي عملاً واحداً في الميدان)

وإن مبادرتي المتواضعة ستتضمن محاور عديدة أهمها ما يلي :-

أولاً : قطاع الزراعة

كانت اليمن في تاريخها القديم تعرف باليمن السعيد واليمن الخضراء وأرض الجنتين أما الآن فأن هناك مؤشرات أن تحل عليها مجاعة بسبب عدم قيام الدولة بدورها الايجابي وبذل الجهود المخلصة ووضع الخطط لتطوير وتنمية الزراعة.

علماً أن الأرض الزراعية بلغت عام 2002م (1.240.988) هكتاراً وهي تشكل 3.70% تقريباً من المساحة الجغرافية الحالية للجمهورية ، وتوجد أراضٍ مهملة لا تقل عن (26.235.535) هكتاراً والمطلوب عاجلاً ومبدئياً استصلاح (2 مليون هكتار) بما يعادل (4 ملايين فدان) كمرحلة أولى في عدد من المحافظات مثل مناطق بين الجوف وحضرموت والمهرة وسهل تهامة ومحافظة تعز ولحج وأبين وغيرها من المحافظات : بحيث يتم توزيعها على مليون شاب من أرباب الأسر ممن هم من غير ذوي الاملاك بل من الفقراء مع توفر تأكيدات للاستحقاق وبعقود تضمن عدم الاحتيال.

والقيام بحفر آبار المياه مع مراعاة الكلفة الحقيقية دون أن يشوبها فساد وتقسم تكلفة البئر على عدد الفدانات التي تستفيد من مياه البئر الواحدة.

وإذا افترضنا أن تكلفة حفر البئر مع المضخة بـ2.50مليون فتقسم على 100 فدان تصبح تكلفة الفدان 25 ألف ريال وهو المبلغ 100 ألف لـ4 فدانات المستحق على كل رب أسرة فقط في توصيل المياه ومن لا يملك المبلغ يقسط عليه من عائدات المزرعة (تم احتساب المبلغ على اعتبار أن عمق البئر كحد متوسط 120متراً بسعر المتر 10 آلاف ريال) بحيث يتمكن كل شاب من بناء منزل لأسرته في هذه الأرض وزراعتها والعناية بها حسب توجيه المهندسين والمرشدين الزراعيين وعلى مدار السنة بما يتلاءم مع دورة الفصول الزراعية وحسب ما يتطلبه السوق وتكون هناك دراسة علمية لتسويق المنتجات الزراعية داخليا وخارجياً وتوفير حاجات الأسواق المجاورة من المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وذلك من خلال إنشاء جمعيات تسويق زراعية يملكها المزارعون أنفسهم وعلى الدولة التخطيط لإقامة التجمعات السكانية التي ستقام في المناطق الزراعية ولكن على الأراضي غير الصالحة للزراعة وتوفير الخدمات الأساسية لها مثل الطرق والكهرباء والمدارس والمراكز والوحدات الصحية فضلا عن ما ستتطلبه هذه التجمعات السكانية النموذجية من توفير فرص عمل من أنشطة مهنية مختلفة الأغراض من بقالات ومطاعم ووسائل اتصالات ونقل وورش حرفية وعمال بناء وغير ذلك من الأنشطة وبذلك نضمن الآتي :

-1 تشغيل ما لا يقل عن (2 مليون) شاب على الأقل.

-2 تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

-3 زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والتصدير إلى الخارج وزيادة الدخل الوطني من العملات الصعبة.

-4 أقامة الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتصدير منتجاتها وستوفر هذه الصناعة الكثير من فرص العمل للشباب.

ولاشك أن تنفيذ هذه المشاريع الطموحة يتطلب إرادة سياسية وقراراً رئاسياً بتشكيل لجنة وطنية تتكون على النحو التالي :-

-1 صاحب المبادرة متطوع

-2 رئيس مركز البحوث الزراعية

-3 وكيل مصلحة المساحة

-4 وكيل مصلحة أراضي وعقارات الدولة

-5 وكيل وزارة التخطيط والتنمية

-6 الوكيل المختص لوزارة المالية

-7 وكيل وزارة الإسكان

-8 الوكيل المعني لوزارة الإدارة المحلية

-9 وكيل وزارة الشؤون القانونية

ويكون للجنة حق الاستعانة بمن ترى من الجهات المختصة ذات العلاقة

ومن أجل ذلك على الدولة اتخاذ الأتي :-

-1 اصدار قانون يتم بموجبه تحديد الملكية الزراعية ويسري على كافة المواطنين ويشمل كافة ملاك الأراضي الزراعية بحيث يكون الحد الأقصى للملكية من الأراضي عشرين فداناً.

-2 إلزام كل الملاك بزراعة الأراضي التي بحوزتهم، ومن يفوته موسماً زراعياً واحداً دون زراعتها فعليه أن يشرك معه من هو قادر على زراعتها ممن لا ملكية لهم ويشترط عدم استثمارها في زراعة القات إطلاقا وإذا لم يتم تنفيذ ما ذكر تقوم الدولة بمصادرتها وصرفها لمن يستحقها فالأرض لمن يزرعها.

-3 العمل بكل الوسائل لزيادة الإنتاج الزراعي والتوسع في زراعة المحاصيل الرأسمالية كالقطن والبن والشاي الأخضر وتصدير المنتجات الزراعية من الخضار والفواكة والعمل على العناية بتطوير عمليات التغليف والحفاظ على سلامة المنتجات الزراعية وفق الشروط والمواصفات العالمية وتجنب كل ما من شأنه الإساءة لسمعتها.